ملف المدى

هي الاضخم في تاريخ تجارة الاسلحة الدولية حتى الان

الصفقة الاميركية السعودية المتوقعة سلطت الاضواء على سباق التسلح في دول الخليج العربي

لاتزال وكالات الانباء العالمية تتابع وبأهتمام كبير انباء قرب توقيع الولايات المتحدة الامريكية لصفقة تسليح تاريخية مع المملكة العربية السعودية. وقد وصفت الصفقة المرجحة بالتاريخية لكونها الأكبر من نوعها من حيث القيمة المالية، حيث قدرت بستين مليار دولار، مع إمكانية تضمينها عقداً إضافياً ليصبح إجمالي المبلغ تسعين مليار دولار. وهذا رقم لم تبلغه أية صفقة أخرى بين الولايات المتحدة ودولة أجنبية .

هذه الصفقة غير المسبوقة اعادت من جديد الى الواجهة موضوعة سباق التسلح الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط بنحو عام ومنطقة الخليج العربي بنحو خاص ، السباق يثير أسئلة تطرح نفسها بقوة اولها هو: ما هي ضرورة هذا السباق المحموم الى التسلح بما يفوق المعدلات الطبيعية وبأعلى الأثمان، وما الذي سيقود اليه ؟ وهل الاسلحة التي تم وسيتم شراؤها والموجودة، يراد فعلاً استخدامها في عمليات عسكرية واقعية في المنطقة غاية فى الحساسية والتوتر؟

■ اعد الملف / جمال القيسي

الصفقة توفر مستوى نوعياً جديداً للقوات المسلحة السعودية يضعها في المقدمة

كشفت تقارير صحفية إن الولايات المتحدة قد تكون على وشك إتمام أكبر اتفاق لبيع الأسلحة في تاريخها، للمملكة العربية السعودية، يشمل مجموعة من الطائرات وأنظمة الأسلحة، في صفقة قد تصل قيمتها إلى ٦٠ مليار دولار.

ووفقا لتقرير نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال"، فإن الصفقة يمكن أن تولد أيضا أكثر من ٧٥ ألف فرصة عمل، وسيستغرق إنتاج مكونات الصفقة من ٥ إلى ١٠ سنوات، وفقا للصحيفة التي قالت إن الاتفاق سيشمل ٨٤ طائرة مقاتلة من طراز "بوينغ أف ١٥،" وتجديد وصيانة ٧٠ طائرة أخرى من نفس الطراز، إلى جانب ٧٠ مروحية "أباتشي،" و٧٢ "بلاك هوك،" و٣٦ طائرة "لتل بيرد"، مؤكدة أن الصفقة يمكن ان تتضمن ايضا بيع أنظمة دفاع صاروخية وبحرية للسعودية .

محللون اكدوا أن التوترات الامنية المتسارعة التي تشهدها المنطقة هي من دفعت البلدان العربية الخليجية إلى تفعيل شراء الأسلحة من الولايات المتحدة. موضحين ان إرساليات الطائرات الحربية المقاتلة ومحطات الرادار وشبكات الدفاعات الجوية، وكذلك القنابل والصواريخ ذات التوجيه الليزري ومن الأقمار الصناعية، يمكن أن ترفع قدرات القوات المسلحة في المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج إلى مستوى نوعي جديد.

مشيرين الى إنه إضافة إلى تعزيز القدرات العسكرية لدول الخليج، تقوي صفقات الأسلحة الأخيرة العلاقات الأمنية بين الدول التي تشكل التكتل الإقليمي مجلس التعاون الخليجي ، وإن مبيعات الأسلحة ستعزز مستوى الردع الإقليمي وتساعد على التقليل من حجم القوات الأمريكية التي يمكن نشرها في منطقة الشرق الأوسط .

وقالوا ان هذه الصفقة تمثل حاجة سعودية أميركية مشتركة، فالرياض تريد المضي قدماً في مسيرة تحديث قواتها المسلحة. وهي مسيرة بدأت، بصفة خاصة، منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي ، كذلك، من شأن هذه الصفقة أن تقود إلى حالة من الاشتباك الاستراتيجي (strategic engagement) بين البلدين. وهو وضع يطمح الطرفان في الارتقاء إليه، خاصة بعد الأضرار التي أصابت علاقاتهما منذ أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر.

واكدوا انه اضافة لقيمتها المالية ، فإن صفقة تسليحية بهذا الحجم، تمثل بالنسبة للولايات المتحدة حدثاً ذا مغزى، في مقاربة دورها الجيوسياسي في المنطقة، بل وعلى صعيد دولي أيضاً ، فهذه الصفقة قد عنت نهاية لحلم روسيا في أن تغدو مصدراً رئيسياً للتسلح السعودي، على النحو الذي تحدثت عنه التقارير في العامين الأخيرين ، مثلما تشير الصفقة السعودية، على صعيد آخر، إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي ماضية في اعتماد القوة الجوية كأساس لقدراتها العسكرية. إنها نظرية لم تتبلور كاملة، وغير منطوق بها، لكنها قائمة .

اوضاف المحللون انه على الرغم من مضامينها العسكرية والسياسية، كما الجيوسياسية بعيدة المدى، فإن صفقة التسليح الأميركي للسعودية لا تبدو على صلة بمعضلة التوازن الاستراتيجي داخل النظام الإقليمي الخليجي. وهي ليست كذلك أيضاً على صعيد التوازنات الشرق أوسطية.

وكان تقرير أعدته لجنة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي نهاية العام الماضي، أظهر أن الولايات المتحدة تصدرت مبيعات الأسلحة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨، وأن عدداً من الدول العربية احتل مراكز متقدمة من حيث المشتريات .

وأفاد التقرير أن الدول المشترية للسلاح الأمريكي، احتلت صدارتها الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بين الدول النامية بشراء السلاح بعدما اشترت أسلحة بقيمة ٩,٧ مليارات دولار، ثم السعودية وبلغت قيمة مشترياتها ٨,٧ مليارات دولار، فالمغرب واشترت ما قيمته ٥,٤ مليارات دولار ،على أن السعودية احتلت المركز الأول في مشتريات السلاح من مصادر مختلفة إذ بلغت قيمة مشترياتها من السلاح خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ حوالي ٣٤,٩ مليار دولار، وتلتها الصين بإجمالي مشتريات بلغ ١٦,٢ مليار دولار، ثم الهند (١٣,٥ ملياراً) فمصر بمشتريات بلغت قيمتها ١١,٦ ملياراً.

المزيد من السلاح يتجه إلى المنطقة

على مستوى الآفاق المستقبلية، يُقدر أن تبلغ فاتورة المشتريات العسكرية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي ثلاثمائة مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، منها مائة مليار دولار لتقنيات دفاعية متممة، لدولتين خليجيتين وفقاً لتقديرات صحيفة فايننشال تايم. كما يتوقع أن يصل الإنفاق على الدفاع البحري وحده في هذه الأقطار حوالي ١٧,٥ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٠، وذلك وفقا لمؤسسة "جينز" الاستشارية.على صعيد برامج التسليح القادمة، هناك مشاريع صفقات خليجية متعلقة بنوعين من أنظمة الدفاع الجوي متوسطة المدى من الجيل الخامس. وكذلك أسلحة جوية، ومعدات وأسلحة برية، جلها من الدبابات وآليات المشاة المدرعة. وقد وصلت المفاوضات الخاصة بعدد من هذه الصفقات إلى مراحلها النهائية.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، استحوذ الطيران الحربي على الجزء الأكبر من صفقات التسليح في منطقة الخليج العربي عامة بما في ذلك العراق. وعلى خلاف ما حدث في مناطق أخرى من العالم، فإن الطائرات العسكرية التي تم التعاقد عليها في المنطقة كانت في غالبيتها أوروبية.

السعودية ليست وحدها في السباق!

قالت تقارير صحفية عالمية أن هناك أربع دول خليجية تعتزم تعزيز تسليح جيوشها بقيمة ١٢٣ مليار دولار لمعادلة كفة التفوق العسكري الإيراني في منطقة الخليج، في خطوة وصفت بأنها واحدة من أكبر عمليات إعادة التسلح في التاريخ.

واضافت إن السعودية ستستأثر بما قيمته ٦٧ مليار دولار من هذا الحشد العسكري لشراء أسلحة من الولايات المتحدة، في إطار اتفاق وفّر دفعة قوية لصناعة الدفاع الأميركية، وسيقوم الكونغرس في القريب العاجل بالتصديق على المرحلة الأولى منه والتي قُدرت قيمتها بنحو ٣٠ مليار دولار".

واكدت التقارير أن الإمارات وقعت أيضاً عقوداً لشراء معدات عسكرية تتراوح قيمتها بين ٣٥ و٤٠ مليار دولار، وحصلت على الضوء الأخضر لشراء صواريخ "ثاد" المضادة للصواريخ والتي تعمل على تطويرها شركة "لوكهيد مارتن"، كما وقعت الكويت عقوداً لتطوير أنظمة صواريخ "باتريوت" الدفاعية ، مشيرة الى إن سلطنة عمان ستنفق ١٢ مليار دولار على شراء ١٨ مقاتلة جديدة من طراز أف ١٦ وتطوير ١٢ مقاتلة أخرى، فيما ستنفق الكويت ٧ مليارات دولار على استبدال وتطوير طائراتها الحربية وشراء أنظمة جديدة للقيادة والتحكم، في خطة تطوير تستمر حتى العام ٢٠١٤" ، موضحة أن القيمة الإجمالية لجميع صفقات الأسلحة بين الولايات المتحدة وكل من السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت ستصل إلى ١٢٢,٨ مليار دولار والتي ستكون في حالة تحولها الى حيز التنفيذ الاضخم على الاطلاق في تاريخ صفقات الاسلحة التي يشهدها العالم.

طائرات الصفقة الاكبر احدث ما صنعته الولايات المتحدة

تعد الطائرات التي وردت انواعها في صفقة السلاح الامريكية السعودية من احدث ما قدمته صناعة السلاح الامريكية ولها سمعة مرموقة في تجارة السلاح الدولية ، فطائرة إف – ١٥ إيجل طائرة مقاتلة ، واحدة من أهم الطائرات المقاتلة التي ظهرت في الجزء الأخير من القرن العشرين ، و تمّ تصنيع أكثر من ١١٠٠ نموذج منها حتى عـــام ٢٠٠٨،

صممت كي تكسب تفوقاً جوياً فوق أرض المعركة للقوات الجوية الأمريكية ، وتخطط الولايات المتحدة لابقائها بسلاحها الجوي حتي عام ٢٠٢٥م ، كما صُدرَت إلى دول حليفة لأمريكا ، ومن بين تلك الدول إسرائيل والسعودية. وكان اول طيران للطائرة في ٢٧ / ٧ / ١٩٧٢، فيما دخلت الخدمة الفعلية في الجيش الامريكي في ٩ / ١ / ١٩٧٦ .

وأهم ما يميزها أنها طائرات بعيدة المدى ويمكنها الوصول الي عمق أراضي العدو وضرب أهداف استراتيجية خلف خطوطه، ولقد ظهر هذا بحرب الخليج حينما نجحت طائرات اف-١٥ سعودية في اسقاط طائرتي ميراج عراقيتين كما نجحت في اسقاط طائرتين اف-٤ فانتوم ايرانيتين أثناء الحرب العراقية الإيرانية بعد أن اخترقتا المجال الجوي السعودي ..حيث استخدمت فيما بين كانون الثاني ١٩٨٤ الي ايلول ١٩٨٦ طائرتين اف أي ١٥ في إطلاق عدة صواريخ مضادة للاقمار الصناعية، فتم تعديل الطائرتين كي يصلحا لحمل صاروخ ايه اس ام-١٣٥ المضاد للاقمار الصناعية ليطلقاه على ارتفاع ١١,٦ كم بزاوية ميل ٦٥° وبسرعة ١,٢ ماخ وقد تم تدمير قمر صناعي أمريكي متقاعد بنجاح في الاختبار الثالث .

وتمتلك الطائرة مجموعة من الخصائص يمكن اجمالها بما يلي :

- الطول: ١٩,٤٣ م
- طول الجناح: ١٣,٠٥ م
- الارتفاع: ٥,٦٣ م
- مساحة الجناح : ٥٦,٥ م^2
- اقصى ارتفاع: ٢٠ كم
- الوزن الخالي: ١٢٧٠٠ كغم
- الوزن الاجمالي: ٢٠٢٠٠ كغم
- الوزن عند الاقلاع: ٣٠٨٤٥ كغم
- اقصى سرعة : ٢,٥ ماخ (٢٦٦٠ كم/س)
- المدى : ٥٥٥٠ كم مع ٣ خزانات وقود اضافية
- نصف قطر الاشتباك : ١٩٦٧ كم
- التكلفة : ٢٨-٣٠ مليون دولار تقريبا (١٩٩٨)

اما المروحية AH -٤٦ أباتشي فهي مروحية القتال الرئيسية لدى الجيش الأمريكي ، وقامت بأول طلعة لها في عام ١٩٧٥، وهي تضم طاقما مؤلفا من شخصين ومسلحة تسليحا قويا يمكنها من تحمل إطلاق النار من على مسافة قصيرة، كما أنها مهيأة للاستخدام في القتال النهاري والليلي ، وقد صممت المروحية أباتشي لكي تتمكن من اقتحام مواقع العدو وضرب أهدافه من على مسافة قصيرة قبل أن تنسحب بسرعة قصوى تبلغ ٣٦٢ كيلومترا في الساعة.

وتحمل الأباتشي عدة أنواع من الأسلحة يمكنها ضرب أهداف متباينة. إذ بوسعها حمل ١٦ صاروخا من طراز هيلفاير التي يمكن تصويبها نحو أهداف مثل الدبابات من على بعد ثمانية كيلومترات ، أما في القتال عن قرب فبوسع طاقم الأباتشي أن يلجأ إلى القاذفات ومدفع آلي عيار ٣٠ مم يشمل ١٢٠٠ طلقة.

ويستخدم ملاحو أباتشي صور فيديو عادية وصورا ملتقطة عن طريق الاستشعار الحراري لتحديد أهدافهم، لكن العسكرية الأمريكية تعترف بأن نظام التعرف الحراري له حدود.

النوع الجديد من أباتشي يطلق عليه "لونج باو" وهو يأتي مزودا بنظام رابع هو رادار للتحكم في إطلاق النار ، والنظام الحديث مصمم بهدف تحسين قدرة طاقم الطائرة على تحديد الأهداف والتغلب على مصاعب التصويب التي قد تنجم عن سوء حالة الجو أو أي عوامل أخرى ،كذلك زُود الطراز الجديد بأجهزة كمبيوتر لتقاسم معلومات المعركة مع الطائرات الأخرى والقادة على الأرض.

وتعتبر طائرة بلاك هوك أهم هليكوبتر أمريكية مقاتلة، وهي مصممة للانتقال سريعا إلى أماكن القتال وتنقل أو تجمع قوات ومعدات ، ويمكن تكييف التصميم الأساسي للطائرة بحيث تستخدم في نقل الجرحى أو لأغراض هجومية بحتة. وتستطيع تلك الطائرة حمل ١٢ فردا بالاضافة إلىطاقمها المكون من اربعة اشخاص.

وتحمل بلاك هوك منصات خاصة على كل جانب منها لحمل معدات متخصصة، مثل المعدات الطبية. ويمكن استخدام نفس المساحة لتزويد الطائرة بصواريخ هيلفاير المضادة للدبابات ،

وتستطيع بعض طرازات تلك الطائرة حمل ٩٠٠٠ رطل من المعدات الخارجية مثل مركبات كل الأراضي التي تستخدمها القوات الخاصة.

وتتمكن بلاك هوك من الاقلاع من على ظهورحاملات الطائرات، كما تستطيع الطيران إلى مسافة ١٠٠٠ ميل بحري إذا أضيفت إليها خزانات وقود. لكن حتى بعد وصولها إلى نهاية مدى مهمتها، يمكن أن يعاد شحنها بالوقود أثناء الطيران عن طريق الإرضاع الجوي.

وطائرات بلاك هوك مدرعة بدرجة تمكنها من نقل الأشخاص وإجلائهم وسط إطلاق النار.

وللدفاع عن نفسها، فإن تلك الطائرات مزودة ببنادق آلية في نوافذها الجانبية وفي أبواب غرفة القيادة. كما أن لدى أحد أنواعها القدرة على نشر ألغام صغيرة من الجو.

روسيا أيضاً لها نصيب من "كعكة التسلح العربي"!

تعد روسيا أيضا موردا رئيسا للأسلحة للشرق الأوسط، ووافقت موسكو عام ٢٠٠٧ على بيع سوريا صواريخ كروز مضادة للسفن، وهو ما جعل إسرائيل تسارع لمعارضة الصفقة مبدية مخاوفها من احتمال وقوع الصواريخ في أيدي حزب الله اللبناني.

وقالت روسيا الشهر الماضي إنها ستتم الصفقة السورية، لكنها ألغت صفقة صواريخ مضادة للطائرات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لإيران، ويذكر أن طهران اشترت أسلحة روسية بأكثر من ٥ مليارات دولار على مدار العقد الماضي.

وكانت صحيفة "ناشيونال بوست" الكندية قالت اواخر الشهر الماضي إنه في الوقت الذي يجاهد فيه العالم للعثور على صيغة عقوبات قادرة على تطويق البرنامج النووي الايراني ، فإن جيران إيران في الشرق الأوسط يسارعون إلى تسليح أنفسهم بنحو لافت .

ونقلت عن مايكل نايتس في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى قوله "إن القلق إزاء إيران نووية وصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق" وأضاف بقوله "يبدو أن الصفقة السعودية الجديدة تعكس وجهة النظر السعودية بأنه يجب أن تسلح نفسها بشكل أفضل لمواجهة أي تهديد محتمل .

الأرقام تتحدث.. معدلات قياسية للإنفاق العسكري!

ارتفع الإنفاق العسكري في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدفوعا بصفقات عسكرية شملت مختلف فروع القوات المسلحة.

ويشير كتاب سيبري السنوي لعام ٢٠١٠ (SIPRI Yearbook ٢٠١٠) الصادر في حزيران من العام الجاري عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن هذا الإنفاق قد ارتفع في الفترة بين ١٩٨٨ و٢٠٠٩ في عمان من ٢,١١ إلى ٤ مليارات دولار، والكويت من ٣,٣١ إلى ٤,٥٨ مليارات دولار، والسعودية من ١٧,٨٣ إلى ٣٩,٢٥ مليار دولار، وفي البحرين من ٢٣٢ إلى ٧٢١ مليون دولار. ولا توجد بيانات مكتملة لتطورات هذه الفترة في تقرير سيبري حول قطر أو الإمارات.

وعلى مستوى حصة الفرد السنوية من الإنفاق العسكري في العام ٢٠٠٨، جاءت بعض الدول الخليجية بين الدول الـ١٥ الأولى عالميا على هذا الصعيد، فقد حلت عُمان في المرتبة الثالثة وجاءت الكويت في المرتبة الخامسة، أما السعودية فكانت السادسة عالميا. "وفي العام ذاته، بلغت هذه النسبة في البحرين ٣,٢٪، والكويت ٣,٨٪، وقطر ٢,٥٪، والسعودية ٩,٢٪ والإمارات ٥,٩٪.

وتتقارب هذه النسب، التي وردت في تقارير سيبري المختلفة، مع تلك الواردة في تقارير دولية أخرى. والاختلاف كان حول قطر، حيث بدت الأرقام متفاوتة على نحو كبير. كما لوحظ تباين بقدر ما حول السعودية.

وعلى مستوى حصة الفرد السنوية من الإنفاق العسكري، كانت هناك في العام ٢٠٠٨ بعض الدول الخليجية بين الدول الـ١٥ الأولى عالميا على هذا الصعيد. فقد حلت عُمان في المرتبة الثالثة عالميا، بعد كل من إسرائيل والولايات المتحدة على التوالي بواقع ١٦٥٠ دولارا للفرد. وجاءت الكويت في المرتبة الخامسة عالميا بعد سنغافورة بواقع ١٦٠٠ دولار للفرد. أما السعودية فكانت السادسة عالميا بواقع ١٥٠٠ دولار للفرد.

وارتفع الإنفاق العسكري في إيران من ١,٥٤ مليار دولار في العام ١٩٨٨ إلى ٩,١٧ مليارات دولار في العام ٢٠٠٨. وفي العراق ارتفع الإنفاق من ٢,٨٤ إلى ٣,٨١ مليارات دولار خلال الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ ، وبلغت النفقات العسكرية لدول العالم مجتمعة في العام ٢٠٠٩ ما مجموعه ١٥٣١ مليار دولار، وهي تعادل ما نسبته ٢,٧٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتساوي حصة كل فرد في المعمورة من هذه النفقات ٢٢٤ دولارا .

وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، ارتفع هذا الإنفاق في إسرائيل في الفترة بين ١٩٨٨ و٢٠٠٩ من ١٢,٢٩ إلى ١٤,٣ مليار دولار، وفي لبنان من ٢٦٣ مليون دولار إلى ١,٤ مليار دولار، وفي سوريا من ١,٨٨ مليار إلى ٩,٩٢ مليار دولار، وفي تركيا من ١٩ مليار دولار.

وسجل الشرق الأوسط عامة نفقات عسكرية في العام ٢٠٠٩ بلغت ١٠٣ مليارات دولار، مرتفعة بنسبة ٤٠٪ عن العام ٢٠٠٠ ، في المقابل، شهد عدد من دول العالم خلال الفترة بين ١٩٨٨ و٢٠٠٩ تراجعا في الإنفاق العسكري، فقد تراجع هذا الإنفاق في ألمانيا من ٦٩,٣٦ إلى ٤٨ مليار دولار، وفرنسا من ٧١ إلى ٦٧,٣١ مليارا، وبريطانيا من ٧١,٢٥ إلى ٦٩,٢٧ مليارا، والأرجنتين من ٣,٢٤ إلى ٢,٦ مليار، وجنوب أفريقيا من ٤,٩٤ إلى ٣,٩٢ مليارات.

وقد بلغت النفقات العسكرية لدول العالم مجتمعة في العام ٢٠٠٩ ما مجموعه ١٥٣١ مليار دولار، وهي تعادل ما نسبته ٢,٧٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي. وتساوي حصة كل فرد في المعمورة من هذه النفقات ٢٢٤ دولارا.